مقابلة مع الباحث القانوني محمد عنوز:

ولادة دولة القانون في العراق ستكون بطيئة وعسيرة

مع قرب الانتهاء من صياغة مسودة الدستور واقتراب موعد الانتخابات يتصاعد الحراك السياسي في المجتمع داخل وخارج العراق وتتصاعد معه عمليات العنف والإرهاب. وإذا كان العراقيون يجمعون حول مبدأ تحقيق الانتخابات فإنهم يختلفون حول بقية تفاصيلها. وضمن توجهنا لمعرفة آراء السياسيين والمثقفين التقينا الكاتب والباحث القانوني العراقي محمد عنوز الذي يقيم في السويد، والذي يزور الوطن حالياً.

بغداد / محمد ناجي

❖ *كيف تنظر للانتخابات بعد أن أصبحت لدى بعضهم خياراً بين الجنة والنار؟*

- الانتخابات في العراق ضرورة تستلزمها عملية معالجة أزمة الحكم التاريخية، حيث كانت مسألة تجاوز الإرادة الوطنية العامة وتغييبها هي سمة الحكومات المتعاقبة منذ عشرينيات القرن الماضي في أقل تقدير، علما إن شعوب المنطقة ومن ضمنها الشعب العراقي لم تسهم ولم يكن لها رأي في تحديد طبيعة النظم السياسية وشكل الحكومات وعملية رسم الحدود. ولذلك نقول إن الانتخابات ضرورة ملحة للعراقيين ولكنها ليست خياراً بين الجنة والنار إلا بمعنى واحد، بين التعبير عن الإرادة الوطنية وبين تغييبها بالإكراه، وإذا كان الأمر بغير هذا المعنى فإنها إكراه بطريقة أو بأخرى، وهذا يفسدها ويبعدها عن أن تكون حرة.

❖ *طريقة الانتخابات على أساس الدائرة الواحدة هي الأخرى موضع خلاف وإن كان بنسبة أقل ؟*

- في حقيقة الأمر لا يوجد نظام انتخابي مثالي وصالح لكل المجتمعات، إنما توجد طرق متعددة تلائم طبيعة المجتمعات النابعة منها، ومكوناتها القومية والدينية والسياسية. ولذا نقول ان نظام الدائرة الواحدة ليس أفضل نظام انتخابي للعراق بالارتباط مع طبيعة هذا المجتمع، وكذلك المخاطر التي تواجه البلاد. والدائرة الواحدة لها إيجابياتها ولها سلبياتها، فمن الايجابيات : ضمان التمثيل الواسع، وذلك باعتماد نسبة الأصوات الصحيحة وتوزيعها على عدد المقاعد المحددة للجمعية الوطنية أو مجالس المحافظات. وهذه النسبة لا غيرها تمنح ثقة للمواطن ويصبح صوته مؤثرا في نجاح هذه القائمة أو تلك.

❖ *وما ملاحظاتك السلبية على هذا النظام الانتخابي؟*

- لدينا والآخرين الكثير من الملاحظات، ولكن من الممكن أن نؤشر الاتي :

أ) نظام الدائرة الواحدة يفسح المجال لترسيخ العشائرية والطائفية والتكتلات الصغيرة، مما يجعل من عملية تجاوزها صعبة في المراحل القادمة، بسبب تأسيس وعي يقوم على تلك الأسس أكثر من تعزيز الروح الوطنية والعمل الموحد في هذه المرحلة.

ب) النظام يقوم على المساواة بين القائمة الجماعية والفردية (ككيان سياسي) من دون أن يتم تقسيم المقاعد المتنافس عليها عن طريق القوائم وعن طريق الترشيح الفردي بالمناصفة أو بعدد معين. كما إن الأصوات الفائضة في القوائم الجماعية ستعالج على وفق قاعدة المتبقي الأكبر، حيث يوجد عدد من المرشحين يحصلون على المقاعد على وفق تسلسل اسمائهم، ولكن كيف تعالج الأصوات الفائضة في الكيان الفردي؟ إنها ستذهب سدى إذا زادت على العدد المطلوب للمقعد الواحد !

ج) تعويم علاقة عضو البرلمان بالناخبين، فالمرشح الفائز سيجمع أصواته من كل أنحاء العراق وليس من منطقة سكنية معينة كمحافظة أو مدينة وبالتالي يكون مسؤولا أمامها، كدائرة انتخابية، يسهل التواصل معها.

د) النظام لم يستطع أن يضمن توزيع المرشحين الفائزين حسب المحافظات، في حين ضمن نسبة الـ ٢٥٪ للنساء كحد أدنى.

هـ) من المحتمل ان يتوافق موعد الانتخابات مع موسم الحج، إضافة إلى إهماله لتصويت الطلبة والموظفين الذين يعملون خارج مدنهم ومحافظاتهم المسجلين فيها.

و) التعليمات بشأن التصحيح لم تكن مدتها كافية، علما إن المفوضية اعتبرت مسألة الخطأ في الجنس لا يعتد بها ويمكن تصحيحها أثناء الانتخاب، بعكس الخطأ بالاسم كوجود نقطة زائدة أو ناقصة حيث سيحرم الناخب بموجبها من التصويت.

❖ *الموعد والمشاركة أيضا تؤجل أو لا تؤجل ؟*

- في اعتقادي لم يقم هذا التحديد، منذ البداية، على قراءة دقيقة للوضع وتطوراته، برغم أنه تم تحديد الموعد في اتفاقية ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٣ التي وقعها برايمر مع السيد جلال الطالباني رئيس مجلس الحكم حينذاك وانعكس هذا الموعد في قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية. وأرى إن حجج الداعين الى التأجيل تحمل قوة ملموسة، خاصة أنها تصدر عن بعض القوى التي لديها نفوذ في مناطق مستقرة، كالقوى الكردية، وهذا يبعد مسألة المناورة في مطلب هذه القوى كما نزعم. فالانتخابات لها مستلزمات على الجميع أن يحرص على توفيرها، خصوصا نحن في مرحلة إعادة بناء السلطة في دولة ذات جذور تاريخية معروفة ومكانة حضارية مرموقة. وإذا لم يتم التأجيل فان هذه الانتخابات تدخل في باب التجريب أكثر منها في باب العلاج الجدي بسبب المؤشرات الواضحة حول سلبية المواطن والأعمال الإرهابية وأصوات المقاطعين وضيق الوقت وضعف الأدوات التي تتطلبها العملية الانتخابية.

❖ *في ظل هذا الوضع ماذا تتوقع قبل الانتخابات وبعدها، في حالة إجرائها؟*

من الطبيعي أن تتصاعد أعمال الإرهاب بسبب قلة الأدوات الحكومية وأخطاء عملية البناء للمؤسسات الردعية بسبب الفساد الإداري ونزعة الهيمنة والمحسوبية الحزبية الضيقة التي تنعكس سلبا على مشاركة المواطن والحركات السياسية وبقية منظمات المجتمع المدني، الضعيفة أساسا، في عملية نشر الوعي الأمني. كذلك أتوقع أن تنشب المعارك الفكرية بعد الانتخابات مباشرة، خاصة في المفاصل الأساسية للدستور الدائم، كمصادر التشريع والفدرالية وحقوق المرأة والطائفية السياسية، علما إن خلط المفاهيم والخداع والمسوغات غير المنطقية هي السائدة في الساحة.

❖ *إذا تجاوزنا الانتخابات كاستحقاق علينا كعراقيين القيام به للتخلص من الاحتلال وفقا لقرار مجلس الأمن (١٥٤٦)، فهل ترى أن الشارع السياسي والمواطن مهيأ للانتخابات ؟*

- مما لا شك فيه إن الانتخابات طموح عراقي وضرورة سياسية قبل أن تكون وسيلة أشار إليها قرار مجلس الأمن. ومن هذا المنطلق علينا أن نحرص على توفير المستلزمات الضرورية الكافية كي لا يتم إفسادها. أما بالنسبة للخلاص من الاحتلال فالانتخابات ليست هي الوسيلة الوحيدة، بل هي ممكنة بوسائل أخرى أيضا. ولكن طالما أن الظروف ومستوى الوعي قد حققا اتفاقا على هذه الطريقة، فلابد من الإشارة إلى أن الشارع السياسي والمواطن غير مهيأ إلى الدرجة الكافية التي تتطلبها العملية الانتخابية في بلد كالعراق، حيث أحدثت الدكتاتورية تشوهات عميقة في حياة المواطن ونفسيته، ويكفي أن تنظر الى الولادات غير الطبيعية للكثير من الكيانات السياسية، وسيادة التعامل النفعي في الشارع السياسي، وهنا تكمن المخاطر وليس في العملية الانتخابية بحد ذاتها. فكيف يكون الشارع مهيأ والناس تتجاذبها الوعود وما يدفع لهم من مال واستخدام الدين في تحليل المشاركة أو تحريمها.

❖ *هناك فريق يرى إن الانتخابات غير جائزة في ظل الاحتلال فما وجهة نظر القانون الدولي وهل هناك حالات مشابهة للحالة العراقية؟*

إن الفريق الذي يذهب إلى عدم جواز الانتخابات في ظل الاحتلال يكون موقفه صحيحا إذا اقترن ذلك بالعمل من اجل تكوين سلطة وطنية، ومن خلال مؤتمر وطني عام وشامل، وما عدا ذلك فالموقف يكون كلمة حق يراد بها باطل. الانتخابات هي استحقاق عراقي وقرار عراقي ومن يتصورها استحقاقاً دولياً فأقل ما يمكن أن نطلق عليه انه موهوم ويحاول إيهام الآخرين. وعموما فالموقف الرافض أو المقاطع، يمارس حقه وبالتالي كل من يتخذ أحد الموقفين هو الذي يدفع الثمن في علاقته مع جمهوره وقواه الاجتماعية التي يعبر عن مصالحها.

❖ *كيف نضمن آلية مناسبة تسمح بمشاركة العراقيين وليس غيرهم؟*

- إن إمكانية منع استغلال غير العراقيين لهذه العملية متوفرة من خلال ممارسة العراقيين والجمعيات والمؤسسات والأحزاب الناشطة في صفوفهم، دورهم ومسؤوليتهم في الرقابة، وليس من خلال ترك الأمر إلى سجلات المنظمات الدولية التي يوجد فيها الكثير ممن ادعى زورا بعراقيته وتمكن من الحصول على وثائق عراقية مزورة، برغم أن هذا التزوير ممكن وهو يحدث حتى داخل العراق حاليا. إلا أن المشكلة تكمن فيمن ليس لديه وثائق عراقية وهو عراقي معروف أو أن احد أفراد عائلته لديه وثائق، اضافة إلى قلة عدد مراكز التصويت، وهو ما سيعمل على التقليل من حجم المشاركة. إن صوت العراقيين في الخارج دافع للديمقراطية الحقيقية وإنصاف للكثيرين منهم الذين ناضلوا بمختلف الأساليب، بما فيها الكفاح المسلح ولهم الحق في ممارسة حقهم الانتخابي الذي قدموا من اجله الغالي والنفيس.

❖ *وهل هناك جدوى سياسية لهذه المشاركة، خاصة إن الغالبية الساحقة بعيدة عن مجريات الواقع والساحة السياسية ؟*

- إن الجدوى السياسية من المشاركة تكمن في عملية الاستفادة من التجربة التي لا يمكن أن تتحقق بمعزل عن إرادة ومشاركة الناس، وهنا لابد من القول إن هذه العملية برغم ما يعتريها من قصور وثغرات فإنها حركت شيئاً في الوعي السياسي والقانوني وطرحت الكثير من التساؤلات في الندوات والنقاشات في مواقع ومناسبات مختلفة، وهذه أقل نتيجة، وتستحق، من دون شك، أن نشارك من أجلها في هذه الانتخابات.

❖ *ألا ترى إن التصويت في حالة المشاركة سيكون على الانتماء القومي والديني والطائفي وليس على البرنامج السياسي والاقتصادي والاجتماعي ؟*

- نعم، إن أغلبية التصويت سوف تذهب في هذا الاتجاه، بسبب أن العراقيين يخرجون للتو أو كادوا يخرجون من نظام استبدادي عات أحرق الأخضر واليابس، ترى آثاره التي لا تزال تؤثر سلباً في مستوى الوعي ونزعة التفكير بشخصية الفرد وتقديسه، وتعدد الولاءات الضيقة على حساب الولاء للوطن ومبدأ سيادة القانون وآلياته الذي يجب أن يحترم، ويكون تطبيقه هو المعيار وليس الشخص ولا درجة القربى ولا أية رابطة أخرى سوى القيم الإنسانية والتعبير عن المصالح والدفاع عن الحقوق القائمة على أساس المشاركة في الوطن واعتماد مبدأ المواطنة، وأقولها بصراحة إن دولة القانون ستكون ولادتها بطيئة وعسيرة في العراق.

ضياع الأرصفة

بين السطور

ناجح المعموري

وانت تغادر بيتك نحو مركز المدينة، تسلك طريقاً يوفر لك حركة سهلة ويسيرة، ولكنك مع كل التحوطات التي تستعين بها لتحديد مسار حركتك نحو المكان الذي تبغي ، تجد صعوبات كثيرة جداً اهمها الشوارع المغلقة بجدران (الكونكريت) بسبب الوضع الأمني وضرورات الحفاظ على سلامة المواطنين ،لكن هذه الضرورة أفرزت عدداً من الظواهر غير اللائقة في نظام الشوارع ، اختلط فيها ما يسيء للمكان وحرية الحركة فيه، وبعيداً عن الجمالية المطلوب توفرها في الشوارع ، ابتداء بواجهات المحال والدكاكين وحجم اللافتات الكبير جداً، وتجاوزاتها الواضحة على فسحات الشارع الصغيرة فإنك عندما تأخذ شارعاً مفتوحاً يسمح للحركة فيه، تواجه ازدحاماً متداخلاً بين السيارات بكل أنواعها وحجومها والعربات المدفوعة والأخرى التي تجرها الحيوانات، بحيث يقف شرطي المرور حائراً أمام فوضى لا مثيل لها. وأنت تريد الإسراع للوصول إلى مكان تريده ستضطر الصعود إلى أحد الرصيفين ويواجهك ما هو أكثر من العجب، إذ تحولت الأرصفة إلى مناطق لوقوف السيارات خصوصاً في المناطق المزدحمة بالحركة.

ولم تكتف السيارات بحجز الأرصفة، بل إنها تمادت واتخذت من باب متنزه الشعب مكاناً لها في مركز الحلة.. وصارت الأرصفة معارض للمحال المقابلة لها، لعرض الأثاث المتنوع، وقسم آخر وضع مظلات على الرصيف تحمي باعة الخضراوات من حرارة الصيف.. بائع الشاي له حصة في الرصيف والمطاعم اتخذت من الأرصفة مكاناً للزبائن.

وأنت في حيرة من أمرك ، لأن المدينة خسرت تماماً شوارعها وأرصفتها والمواطن هو المتجاوز الأول والأخير. بعض من اصحاب المحال يتمادى أكثر ويغلق منفذاً للحركة على الرصيف بوضع معروضاته فتضطر للنزول مغامراً وسط زحمة السيارات.. وتأخذ اسئلتك الكثيرة إلى مدير بلديات الحلة وتختصرها بسؤال واحد فقط، أين الأرصفة في مدينة مثل الحلة؟ يصمت طويلاً ويقول لك: المواطن سبب في الذي يحصل، وهو أمر محير ومخالف للقانون.. بضائع كثيرة تزحف منذ الصباح لتحتل مكاناً لها على الرصيف . وتغادرها إلى المخازن عند غروب الشمس والبلدية عاجزة عن تطبيق القوانين ودوائر الدولة المساندة غائبة وحصل ما هو أغرب من الخيال، بعض الباعة يبيع مساحته على الرصيف ويشتري غيرها، هذا هو الحاصل يومياً. وإذا دخلت إلى السوق الكبير في مركز الحلة ستجد مئات العربات التي هي محال متحركة للدكاكين المواجهة لها.. إنها محال محمية بالفساد الإداري والرشوة اليومية، الضعيف خاسر فيها.. هل هذا جزء من فوضى البلد؟ أم هو تعبير عن ثقافة اجتماعية جديدة؟ لقد خسرنا متعة الحركة فوق رصيف نظيف ومفتوح ولكن إلى متى تستمر هذه الخسارة؟!

المجلس البلدي في مدينة الصدر لـ (المدى):

المشاريع المنفذة في مدينتنا على الورق فقط ونطالب بمشاريع واستثمارات تخدم الناس

بغداد / عبد الزهرة المنشداوي

مشاريع الاعمار التي نفذت في مدينة الصدر يمكن القول انها دعائية اكثر مما يقال عنها خدمية وضرورية وبلغة أفصح (مشاريع على الورق) هذا ما ابتدرنا به السيد كاظم جواد العتابي نائب رئيس المجلس البلدي في مدينة الصدر رداً على سؤالنا عما تم تنفيذه من مشاريع في المدينة وقال: كان من الممكن تعويض هذه المدينة ذات الكثافة السكانية العالية عن سني الحرمان والظلم التي عاشتها في زمن (صدام) ولكن الواقع وما نفذ فيها من مشاريع بعيدة كل البعد عن الاحتياج الحقيقي فما قيمة إنشاء ملعب لكرة قدم إزاء حاجة الناس الى ماء الشرب والتيار الكهربائي. والمشكلة هي ان الجهات المنفذة لا تسمع وجهات نظرنا في المشاريع المنفذة ولا تأخذ بها وهناك مشاريع نفذت ،نحن غير مقتنعين بها وتعد فاشلة ولا تخدم الناس.

❖ هل قابلتم اعضاء من الجمعية الوطنية او الحكومة لطرح مشكلات المدينة؟

- قابلنا شخصيات عديدة في الجمعية الوطنية وحكومة الدكتور الجعفري، قلنا لهم ان العديد من المستثمرين من شركات وافراد يريدون العمل داخل المدينة فاسمحوا لهم. ولكن الذي يحدث ان هؤلاء حين يذهبون الى الوزارات للحصول على اجازات العمل لا يعودون ثانية وهذا يعني ان هناك من يمنعهم او من لا يريد ان تقف مدينة الصدر على قدميها.

وعرضت على الدكتور الجعفري خلال لقائي سيادته الحال وافكارا لتطوير المدينة ومشاريع تصب في خدمة الناس ومسألة تنفيذها ليس بالعسير على الدولة ولكن لا يوجد هناك تجاوب.

مساحة مدينتنا ٢٤ كم٢ ومكونة من ١١٤ قطاعاً والقطاع الواحد مكون من ١٠٠٠ دار.

في أذهاننا تجربة طبقت في منطقة كردستان في مجال الطاقة الكهربائية ونجحت ولا اعلم ما يمنع من تطبيقها في مدينة الصدر.

ففي منطقة كردستان تم استيراد مولدات ذات سعات كبيرة قامت بتزويد المنطقة بالطاقة الكهربائية فما الذي يمنع من تطبيقها في مدينة الصدر. مولدة كهربائية واحدة بسعر ١٥ مليون دينار يمكن لها ان تزود مئتي بيت بطاقة قدرها (٥) امبيرات لكل بيت. وهناك مولدات بسعات اكبر فلماذا لا يعمد الى شرائها. بدلاً من صرف مبالغ طائلة على مشاريع صبغ مدارس وملاعب كرة قدم تصبح بعد يومين او ثلاثة مكاناً لتجميع النفايات وعن عدد الشركات التي ساهمت في اعمار المدينة يقول:

- عدد الشركات المساهمة بلغ عشر شركات كانت تعمل من وراء ظهورنا، أردنا منها ان تستوعب او في الأقل تساهم في تخفيض اعداد العاطلين عن العمل في المدينة لكنها عملت وقبضت اموالاً طائلة من دون مردود يذكر او مشروع نفذ كان له اثر واضح في الحياة بمدينة الصدر لذلك ندعو المستثمرين وأصحاب الشركات للمساهمة في رفع مستوى الخدمات وكذلك الخيرين في مد يد العون لأهالي المدينة التي تربو بنفوسها الى نفوس ثلاث دول خليجية ، ويضيف : حيث ان الشركات المنفذة تأخذ اموالاً عملت او لم تعمل ، نريد شركات استثمارية في مجالات البناء والكهرباء والمجاري وتعمل بشكل جدي وبضمانات حتى لا تترك أعمالها في منتصف الطريق.

مختبرات الصحة العامة المركزية.. أجهزة حديثة للفحص النسيجي والمناعي والهرموني

بغداد / يحيى الشرع

تواصل مختبرات الصحة العامة المركزية أعمالها في التوسع والتحديث لجميع برامجها العلمية والمختبرية خاصة مابعد الحرب.

وقال البكتريولوجي علي حسين الوردي معاون المدير: أدخلنا وللمرة الاولى الفحص النسيجي والمناعي والهرموني بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية والمنظمات الاخرى، فضلاً عن افتتاح وحدة متكاملة للبيالوجيا الجزيئية وهي احدث ماتوصل اليه العلم في مجال طب وعلم المختبرات ويجري العمل حالياً على إعداد الملاكات للتدريب على هذه الاجهزة خارج القطر مبيناً ان هذا المشروع جاء ثمرة التعاون مع المنظمات العالمية.

واضاف الوردي: اعددنا خطة شاملة لمتابعة جميع مختبرات المؤسسات الصحية بأعتبار ان مختبراتنا تعد المرجع الاساسي للفحوصات البكتريولوجية والكيمياوية وامراض الدم والفحوصات النسيجية والمناعية وللامراض الوبائية مثل شلل الاطفال والحصبة والكوليرا والتهاب الكبد الفيروسي والسحايا.. مؤكدا ان مختبراتنا لم تسجل أية حالة لمرض الكوليرا.

وافاد ان مختبراتنا تجري التنسيق مع منظمة الصحة العالمية لتطوير فحوصات مرض الانفلونزا ومعرفة مسبباته وبدأنا الخطوات الاولى لتنفيذ ذلك، والعمل على تطوير برنامج الحصبة مؤكداً اننا ننتظر المعدات المختبرية لبرنامج فحص الاطفال حديثي الولادة لتشخيص امراضهم الوراثية وهو برنامج يربط مختبراتنا مع جميع مختبرات المؤسسات الصحية الكترونيا ويتم بواسطتها تبادل الخبرات والمعلومات والمراقبة.

فضلاً عن فتح وحدات خاصة بأدخال انظمة الصبغات الخاصة بالفحص النسيجي.

واوضح ان مختبراتنا كبيرة وتقع عليها مسؤولية تقييم الاجهزة والعدد المختبرية المستوردة لمؤسساتنا الصحية والقطاع الخاص وتعاني بعض معرقلات العمل ، اهمها عدم استقرار الوضع الامني الذي يحد من تحركاتنا الميدانية، وان معظم اجهزتنا جاءت عن طريق منظمة الصحة العالمية، لكن مواد تشغيل هذه الاجهزة لاتكفي متطلبات العمل سوى ثلاثة اشهر ونحن لانملك الصلاحية للشراء مشيراً الى مشكلة كبيرة تعانيها اقسام المختبرات والبناية الا وهي النظافة اذ لم يتسلم بناية المختبرات أي متعهد للنظافة ونحن نعاني هذه المشكلة لان عملنا يعتمد على النظافة اساساً.

قوى سياسية تتفق على أسس ومحددات الدستور الجديد

بغداد / طارق الجبوري

عقد ممثلو اكثر من عشرين حزباً وحركة سياسية اجتماعاً من اجل تشكيل ائتلاف ديمقراطي وطني. وشارك في الاجتماع كل من الحزب الوطني الديمقراطي والمستقلين الديمقراطيين والحزب الشيوعي العراقي وحركة الاشتراكية العربية والتنظيم الشعبي الناصري وحزب الحل الديمقراطي الكردستاني وحركة الإخاء والسلام والتجمع من اجل الديمقراطية واتحاد الديمقراطيين العراقيين وتجمع الديمقراطيين العراقيين ومجلس السلم والتضامن وحزب العمال الثوري العربي والمجلس العام للكرد الفيليين.

واصدرت هذه الاحزاب والحركات بياناً اوضحت فيه الاسس التي اتفقت عليها لصياغة دستور ديمقراطي تزدهر فيه حقوق المواطنة المتساوية واقامة دولة القانون والمؤسسات ومنها الاقرار بان العراق جمهورية مستقلة ذات سيادة كاملة، وان يكون نظام الحكم جمهورياً ديمقراطياً تعددياً فدرالياً، وان يتم تداول السلطة سلمياً عبر انتخابات حرة نزيهة من خلال برلمان يمثل مكونات الشعب العراقي واعتماد مبدأ المواطنة وتحريم التمييز العرقي والطائفي والمذهبي القائم على أساس اللون والجنس، وترسيخ قيم العدل والمساواة والتكافؤ بين العراقيين بغض النظر عن قومياتهم واديانهم وانتماءاتهم الفكرية والسياسية، واقامة الدولة المدنية على اساس احترام الهوية الاسلامية لغالبية الشعب العراقي مع ضمان حقوق الاديان والطوائف الاخرى، وتبني الاعلان العالمي لحقوق الانسان وتأكيد الحريات المدنية وحرية الرأي والتعبير والتنظيم والاضراب والمساواة بين المرأة والرجل.

واكد البيان تأمين الفدرالية لكردستان العراق والحقوق القومية والثقافية لجميع القوميات والمكونات المتآخية للشعب العراقي واعتماد اللامركزية الادارية لتسيير شؤون المحافظات وضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمواطن ومجانية الطب والتعليم في جميع مراحله وحق العمل وتأمين الضمان الاجتماعي وضمان حرية الثقافة والابداع واحترام التعددية الفكرية والسياسية والقومية والحفاظ على موروثات الثقافة العراقية وعدم المساس بها.

كما اشار البيان الى ضمان الرقابة على التصرف بالموارد والثروات الطبيعية ووضع آلية دستور فاعلة لمنع اهدار هذه الثروات والتلاعب بها وتأكيد الاستقلال السياسي والاقتصادي وتطوير مشاريع القطاع العام ودعم وتشجيع القطاع الخاص بما يسهم في التنمية الوطنية الشاملة.

ودعت القوى الوطنية والديمقراطية في بيانها الى استكمال بناء القوات المسلحة وخضوعها المباشر لادارة الدولة المركزية من اجل ضمان سيادة ووحدة الاراضي العراقية وتأكيد ان العراق جزء من الوطن العربي والشعب العربي في العراق جزء من الامة العربية واعتماد سياسة خارجية تستند الى مبادئ الامم المتحدة والعلاقات الدولية المتكافئة وعدم التدخل بالشؤون الداخلية.